٥٤ طبيباً شرعياً فقط ومحافظات بلا أطباء شرعيين .. ورئيس الحكومة طلب دراسة مستعجلة لإيجاد حلول

حجو لـ«الوطن»: مركز الطب الشرعي في حلب هو من أكبر مراكز الشرق الأوسط

محمد منار حميجو

أكد رئيس الهيئة العامة للطب الشرعي في سورية الدكتور زاهر حجو أن مركز الطب الشرعي الذي تم افتتاحه في حلب يعتبر من أكبر مراكز الطب الشرعي في الشرق الأوسط، موضحاً أنه يوجد فيه قسم خاص للاستعراف «أي التعرف على الجثث المجهولة الهوية».

وافتتح رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس الخميس الماضي مركز الطب الشرعي في حلب.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين حجو أن هناك اهتماماً في قسم الاستعراف يشكل كبير وذلك للتعامل مع الحالات الجنائية وكذلك الحربية، مشيراً إلى أن عدد الأطباء الشرعيين في المركز ١٤ طبيباً منهم ٩ أطباء شرعيين و٥ أطباء أسنان، إضافة إلى أن كل شيء في المركز مؤتمت.

وبين أن المركز يحتوي على مشرحتين وكل مشرحة يوجد فيها أربعة أماكن لتشريح الجثث، إضافة إلى أن البرادات أصبحت تتسع لنحو ١٠٠ جثة وبالتالي فإن المركز تحول من مركز متواضع إلى أكبر مراكز الشرق الأوسط أي إنه تمت إعادته إلى المركز مما كان عليه قبل الحرب، مضيفاً: إنه يقدم أعمالاً بنسبة أربعة أضعاف مما كان يقدمها قبل الحرب.

حجو لفت إلى أنه تم تجهيز أماكن للمخابر مثل المسموم وdna وأنه فقط بانتظار أن ترد المعدات لهذه المخابر وهناك وعود من بعض المنظمات بتأمينها، مبيناً أنه تم العمل على تأهيل هذا المركز منذ نحو ثلاث سنوات وأن الجهود التي بذلت لإخراجه بهذه الصورة كانت جبارة، مشيراً إلى أنه تم التعاون مع بعض المنظمات في تأهيل المركز بإشراف من وزارة الصحة وذلك نتيجة الحرب والحصار الاقتصادي على سورية.

وأوضح أنه تم اعتماد المعايير العالمية في المركز وذلك بفصل قسم الأحياء عن قسم الأموات بشكل كامل وذلك لأن المراجعين المصابين الأحياء لا يشاهدون الأموات فهم يدخلون بمدخل خاص فيهم، كما أنه تم تخصيص مدخل خاص لنقل الوفيات وبالتالي تم فصل القسمين عن بعضهما بشكل كامل.

العمل على افتتاح مراكز لـdna والسموم

١٢٧٠٠ حالة فحصها الطب الشرعي للأحياء و١٣١١ حالة وفيات

حجو كشف أنه في العام الماضي وصل عدد الحالات التي فحصها الطب الشرعي في حلب إلى ١٢٧٠٠ من الأحياء و١٣١١ حالة وفيات، وبين حجو أن هناك اهتماماً كبيراً في موضوع الاستعراف ولذلك عملنا على تأمين كل المعدات التي تساعدنا في هذا الموضوع.

وكشف أن خطة الوزارة هذا العام فتح مركز في حماة وآخر في الساحل، وأنه في العام القادم يتم العمل على فتح مركز كبير في ريف دمشق، مشيراً إلى أن خطة الوزارة أيضاً العمل على فتح ثلاثة مراكز لـdna في دمشق وحلب واللاذقية إضافة إلى فتح مخبري للسموم في دمشق وحلب.

وفيما يتعلق بعدد الأطباء الشرعيين في سورية أكد حجو أن العدد لم يزد وهو على حاله أي إنه مازال عدد الأطباء الشرعيين فقط ٥٤ طبيباً حتى إن هناك أطباء تقاعدوا، كما أن هناك محافظات لا يوجد فيها أطباء شرعيون مثل دير الزور والمناطق المحررة في إدلب، مشيراً إلى أن الأطباء الشرعيين في درعا تقاعدوا، وفي الحسكة هناك طبيبان شرعيان فقط، ومن هذا المنطلق يتم الاعتماد على أطباء مكلفين لكن رغم ذلك فإن هؤلاء لا يغطون الحاجة وبالتالي نعمل ضمن الإمكانات المتاحة.

وكشف حجو أن رئيس مجلس الوزراء طلب منا إعداد دراسة مستعجلة لإيجاد حلول لمشكلة الطب الشرعي وكيفية استقطاب أطباء إلى اختصاص الطب الشرعي، لافتاً إلى أن هناك اهتماماً كبيراً من رئيس مجلس الوزراء ووزير الصحة لتحسين واقع الطب الشرعي، مؤكدا أن رئيس مجلس الوزراء تعهد بتقديم كل الدعم الممكن إلى الأطباء الشرعيين لأن هذا الاختصاص يمثل العدالة.

الحكومة شكلت لجنة لدراسة موضوع الهجرة وأخرى لتقدير عدد السكان

حميدان لـ«الوطن»: ولادات الذكور أكثر من الإناث في سورية لكن نسبة الولادات بشكل عام انخفضت بسبب الوضع الاقتصادي

نورمان العباس

كشف مدير المكتب المركزي للإحصاء الدكتور عدنان حميدان لـ«الوطن» أن ٧٣٣٦١٩ ولادة حدثت في عام ٢٠٢٢ في جميع المحافظات السورية، بينهم ٣٢٤٣٤١ ولادة من الذكور و٣٠٩ آلاف و٢٧٨ ولادة من الإناث، كان نصيب محافظة دمشق ٢٤٣١٣ ولادة.

في حين سجلت ٩٠١٣٩ حالة وفاة في عام ٢٠٢٢ بينهم ٥٦٥٧٢ حالة وفاة من الذكور و٣٣٥٦٧ حالة من الإناث، في حين سجلت محافظة دمشق ٨٤٥ حالة وفاة.

وأكد حميدان لـ«الوطن» أن نسبة الولادات انخفضت في عام ٢٠٢٢ عن العام السابق نتيجة العديد من الأسباب وكان العامل الحاسم فيها الوضع الاقتصادي وارتفاع تكاليف الحمل والفحوصات الطبية وتكاليف ما بعد الولادة للطفل، معتبراً أن ثقافة المجتمع تلعب دوراً مهماً في إحصاء عدد الولادات فهناك العديد من العائلات وغالباً في المناطق الريفية لا يدركون أهمية وضرورة تسجيل أطفالهم عند الولادة والانتظار إلى أن يصبح عمر الطفل أربع أو خمس سنوات في بعض الأحيان.

وأعاد حميدان انخفاض عدد الوفيات في عام ٢٠٢٢ إلى عدم تسجيل بعض العائلات واقعة الوفاة أو التأخر في تسجيلها في حال عدم وجود حصر إرث أو راتب للشخص المتوفى وخاصة الوفيات التي تحدث خارج سورية، مؤكداً ضرورة وجود نص قانوني يُلزم العائلات بتسجيل حالة الولادة والوفاة في اليوم التي تحدث فيه.

وبيّن حميدان أن التعداد السكاني الأخير في سورية كان عام ٢٠٠٤ وكان من المفروض أن يحصل تعداد سكاني في عام ٢٠١٤ لكن تم تأجيله إلى عام ٢٠٢٤ وأضاف: إن «التكلفة عالية بالمليارات» وهذا يعود إلى اللجنة المشكلة والإمكانيات المتوافرة.

وتابع حميدان: شكلت لجنة لتقدير عدد السكان في سورية بقرار من رئاسة مجلس الوزراء وهناك مجموعة سيناريوهات سوف يتم الاعتماد عليها في الإحصاء منها استثمار السجلات الإدارية الموجودة في كل المؤسسات التي تعنى بالمياه والكهرباء والاتصالات والاستفادة من بطاقات التكافل وهذا يُحتم على المؤسسات الحكومية أن يكون لديها «داتا» وسجلات عالية الجودة.

ورأى حميدان ضرورة وأهمية الاستفادة من تجارب بعض الدول العربية ومنها «التجربة العُمانية» الرائدة في الملف السكاني من خلال استثمار السجلات الإدارية ومديريات الإحصاء والمعلومات الفاعلة في كل مؤسساتها الحكومية، مضيفاً: إننا نحتاج إلى جهود مضاعفة ويجب ألا نفوت الفرصة في التعبير عن وجودنا بالمؤشر والدليل والإحصاءات خاصة في ظل التطور الرقمي والمؤشرات الخاصة بالتنمية المستدامة التي تعمل عليها كل دول العالم ومنها مؤشر الجريمة الذي يجب الالتفات إليه.

في حين أكد حميدان لـ«الوطن» أن هناك لجنة شكلت بقرار من رئيس الحكومة الهدف منها وضع الإطار العام للتعاطي مع مسألة الهجرة، وتكليف مديرة الأحوال المدنية بالتعرف على حركة الهجرة من وإلى سورية ووضع سيناريوهات وخطط لمعرفة عدد السوريين في مختلف دول العالم لأن هناك تضارباً بالمعلومات والأرقام سياسية لا علاقة لها بالواقع، وأخيراً شدد حميدان على أهمية التعاطي مع هذا الملف بالمؤشر والدليل وعدم ترك الساحة للآخرين في التعبير عن وجودنا.

لم يطرأ تعديل على بدلات الفحص الفني منذ ٢٠١٣

مدير النقل الطرقي لـ«الوطن»: ٧٠٠ ألف مركبة يجري فحصها سنوياً

النقل: الغاية من الحجز المسبق عند شركة الفحص منع الازدحام

فادي بك الشريف

بين مدير النقل الطرقي في وزارة النقل محمود الأسعد لـ«الوطن» أن حوالي ٧٠٠ ألف مركبة بين سيارات وشاحنات ودراجات يجرى لها الفحص الفني في سورية سنوياً.

وأصدر رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس قراراً حدد بموجبه بدل خدمات الفحص الفني للمركبات الآلية المسجلة لدى مديريات النقل (عدا الحكومية) عند إجراء الفحص الفني الدوري في المراكز التابعة للوزارة والمراكز الخاصة المرخصة أصولاً من الوزارة بوساطة التجهيزات الخاصة بالفحص الفني.

وبموجب المادة الأولى من القرار، أصبح بدل الفحص الفني الدوري للمركبات الخفيفة ٩٠ ألف ليرة، وللمركبات الكبيرة ١٨٠ ألف ليرة، أما الفحص الفني الدوري للدراجات فهو ٢٥ ألف ليرة.

وحسب المادة الثانية، يحدد بدل خدمات الفحص الفني للمركبات المسجلة لدى مديريات النقل (عدا الحكومية) عند إجراء الفحص الفني لعاملة نقل الملكية وتبديل اللوحات في المراكز التابعة للوزارة بوساطة التجهيزات الخاصة بالفحص الفني.

وحدد بدل الفحص الفني لـ«نقل ملكية وتبديل لوحات» للمركبات الخفيفة بـ١٢٥ ألف ليرة، وللمركبات الكبيرة بـ٢٢٥ ألف ليرة، أما الفحص الفني لنقل الملكية وتبديل لوحات للدراجات فهو ٤٠ ألف ليرة.

ووفق المادة الثالثة، يحدد بدل خدمات الفحص الفني للمركبات المسجلة لدى مديريات النقل (عدا الحكومية) عند إجراء الفحص الفني الدوري أو نقل الملكية أو تبديل اللوحات من دون استخدام التجهيزات الخاصة بالفحص الفني ضمن مديريات النقل والدوائر الفرعية التابعة للمراكز التابعة للوزارة بوساطة التجهيزات الخاصة بالفحص الفني.

ونصت المادة الرابعة على أن تسدد مراكز الفحص الفني الواردة في المادتين «١-٢» من هذا القرار حصة وزارة النقل وقدرها ٣٠ بالمئة من قيمة بدل خدمة الفحص الفني لمصلحة الخزينة العامة للدولة من كل مركبة تقوم بفحصها.

كما تستوفى بموجب المادة الخامسة، قيمة بدل خدمة الفحص الفني المذكور في المادة «٣» من هذا القرار من مديرية النقل أو الدوائر الفرعية التابعة لها لمصلحة الخزينة العامة للدولة عن كل مركبة يتم فحصها.

وحسب المادة السادسة، يتم الإعلان عن بدل الخدمات ضمن مديريات النقل والدوائر الفرعية التابعة لها ومراكز الفحص الفني التابعة للوزارة والمرخصة من الوزارة أصولاً، على أن يطبق القرار اعتباراً من أول الشهر القادم.

وأكد مدير النقل الطرقي أنه لم يطرأ أي تعديل على بدلات الفحص الفني منذ عام ٢٠١٣، وأن التعديل جاء بسبب ارتفاع تكاليف ومستلزمات العمل الفني مع الاعتماد على التجهيزات الإضافية، والعمل على تطبيق الأتمتة وعدم تدخل العنصر البشري

وأضاف: يجري الفحص الفني على كل المركبات التي صنعها بين عام وخمسة أعوام بالنسبة للمركبات الحديثة، وذلك في كل مديريات ودوائر النقل المنتشرة في مختلف المحافظات.

ونفى الأسعد ما يتم تداوله عبر وسائل التواصل الاجتماعي بحصر «الفراغ والترسيم والتأمين» بشركة معينة، موضحاً أن التأمين يتم عبر شركات التأمين، ولا علاقة لوزارة النقل والجهات التابعة لها بذلك.

كما أشار إلى أن الشراكة بين الوزارة والشركة تنحصر فقط في موضوع الفحص الفني، وأن الغاية من عملية الحجز المسبق لدى الشركة هي الحيلولة دون حصول أي ازدحام.

وعن موضوع تبديل اللوحات بنموذج جديد، أوضح انه لم يتم بعد البدء بالمشروع.

هذا وأشار الأسعد إلى ضرورة العمل الفني للتأكد من سلامة المركبات، وضمان استلام المركبة من دون أي مشكلات وذلك عند تبديل الملكية، علماً أن الفحص الفني يجري في مديريات النقل، إضافة إلى وجود شركات خاصة تعمل في هذا المجال وهي حاصلة على الموافقات الرسمية.

ونوهت وزارة النقل عبر مواقع التواصل الاجتماعي أن الصور المتداولة للوحات السيارات غيرصحيحة وإنما هي نموذج لمقترح قديم ليس معتمد ..

الوزارة تعمل منذ فترة على إنجاز مشروع لوحات جديدة للمركبات ، وهو لازال قيد العمل والتجريب والتطوير وفور اعتماد الشكل والتصميم النهائي بشكل كامل سيتم الإعلان عنه رسمياً .

التعليمات المركزية وتذبذب سعر الصرف يضعف نسب الإنجاز في موازنات الدولة

عامر: لابد من تسهيل الإجراءات لضمان السرعة في التنفيذ للحد من فروقات الأسعار

السويداء – عبير صيموعة

أكد عضو المكتب التنفيذي لمجلس محافظة السويداء رئيس مكتب التخطيط والموازنات والخدمات يسام عامر لـ«الوطن» أن التعليمات المركزية التي صدرت في الآونة الأخيرة والتي تتضمن الموافقات المسبقة للإعلان عن تنفيذ المشاريع مع تذبذب سعر الصرف أبقى الموازنات الاستثمارية عرضة للغلاء ما أدى إلى إضعاف نسب الإنجاز المادي للخطة رغم التنفيذ المالي الذي كاد يصل إلى ١٠٠ بالمئة.

وأشار إلى أن أي مشروع تزيد تكلفته الواحد مليار ليرة يحتاج إلى موافقة أكثر من جهة (مثال مشاريع المدارس) وهي وزارة الإدارة المحلية ووزارة الأشغال العامة والإسكان إضافة إلى رئاسة مجلس الوزراء الأمر الذي يفرض بالمطلق وضمن الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد ضرورة الحد من هذه الإجراءات التي لا طائل منها والتي تؤدي بالضرورة في حال الحد منها إلى السرعة في التنفيذ للحد من فروقات الأسعار.

وأوضح عامر أن قيمة الاعتمادات النهائية للموازنة الاستثمارية العامة للعام الماضي ٢٠٢٣ بلغت ١٦ مليار و٣٠٩ مليون وصل الإنفاق منها إلى ١٦ مليار و٩٤ مليوناً بنسبة إنجاز ٩٩ بالمئة توزعت بواقع ١١ مليار و٧٢٤ مليوناً من موازنة مديرية الخدمات الفنية تم صرفها على أعمال المدارس من إنشاء وأعمال عقود سابقة إضافة إلى تنفيذ العديد من مشاريع إنشاء وتعبيد اقتصادي للطرق الزراعية في أماكن الإنتاج الزراعي في منطقة ضهر الجبل وأعمال الصيانة للعديد من الطرق بمجبول إسفلتي على ساحة المحافظة وتصفية عقود مشاريع الصرف الصحي إضافة إلى تعزيل عدد من المكبات ضمن دائرة النفايات الصلبة وشراء حاويات معدنية وبلاستيكية أما في قطاع التربية فقد تم انجاز ما قيمته ٥٠٠ مليون ليرة على أعمال ترميم وصيانة بعض المدارس إضافة إلى صرف ما قيمته ٢٨١ مليوناً على موازنة مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل على تأهيل بعض الوحدات الإرشادية وشراء بعض الأثاث لإدارة معهد التنمية الإدارية.

وفي مديرية الصحة فبلغ مجموع الإنفاق ما قيمته ٣ مليارات و٣٩٠ مليوناً تم صرفها على استكمال أعمال مدرسة التمريض بمشفى زيد الشريطي وتأهيل بعض المراكز الصحية وبعض أعمال الترميم في مشفى سالة.

ولفت عامر إلى أن مجموع إيرادات الموازنة المستقلة لمجلس المحافظة للعام الماضي وصلت إلى ١٤ ملياراً و٤٩٠ مليون ليرة بلغ إجمالي النفقات ضمنها إلى ٩ مليارات و٦٧٢ مليوناً بنسبة انجاز وصلت إلى ٦٨ بالمئة تم إنفاقها على أعمال صيانة الطرق ومشاريع الصرف الصحي وأعمال النظافة وحماية البيئة إضافة إلى الصرف على المشاريع التنموية الخاصة بالوحدات الإدارية و(هي ملعب مرك والجاروشة في بلدة الجنينة) علماً أنه تم رصد ما قيمته ٧٥ مليار ليرة بالموازنة العامة الاستثمارية للدولة للعام الحالي ٢٠٢٤ لتنفيذ مشاريع الأجهزة المحلية في المحافظة مشيراً إلى أنه جرى توزيع هذه المبالغ (الاعتمادات) على أبواب الموازنة بواقع ٤٩ مليار و٤٠٠ مليون للخدمات الفنية لتنفيذ خطة أعمال الطرق الزراعية والمحلية وبناء المدارس إضافة إلى رصد مبلغ ١٠ مليارات ليرة لمديرية الصحة ورصد ٣ مليارات ليرة لمديرية التربية لأعمال الترميم البسيطة ضمن المدارس مع رصد مبلغ مليار و٢٠٠ مليون للشؤون الاجتماعية والعمل لاستكمال أعمال معهد التنمية الذهنية وبعض المعاهد الأخرى كما جرى تخصيص ما تبقى من مبلغ الموازنة لمديرية البيئة لتأمين بعض التجهيزات ومديرية الثقافة لترميم قصر الثقافة في المدينة إضافة إلى الأمانة العامة لتكملة أعمال مراكز خدمة المواطن.